

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات

أ. ياسر عبد الرحمان

أستاذ مساعد "أ"

جامعة جيجل - الجزائر

أ. براشن عماد الدين

أستاذ مساعد "أ"

جامعة جيجل - الجزائر

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع استعراض لأهم المعوقات التي تحول دون ترقيته في ظل التحديات الراهنة. لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر رافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها الكبيرة على امتصاص اليد العاملة؛ في الوقت الذي لا تتطلب فيه رؤوس أموال ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى. والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ الملائم لذلك.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، التحديات، الجزائر.

Abstract

In this research paper, we aim to identify the reality of the Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) sector in Algeria, with a review of the keyobstacles that prevent promotion under the current challenges. Inasmuch as SMEs are a true extension of economic and social development due to their effective contribution to GDP and their high capacity to accommodate the workforce at a time when it does not require as much capital as major institutions. Algeria, like other countries, has sought to upgrade the SMEsand to provide a suitable environment thereof.

Keywords: small and medium enterprises (SMEs), economic development, challenges & Algeria.



المقدمة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها، يعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام؛ والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

ونظراً لأهمية هذه المؤسسات أخذت معظم الدول تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. حيث وجدت هذه المؤسسات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، فعلى سبيل المثال تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90 % تقريباً من المنشآت في العالم وتوظف من (50% - 60%) من القوى العاملة.

والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى الاهتمام بهذا القطاع الحيوي نظراً لأهميته الكبيرة، خصوصاً بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق. وعليه يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كما يلي: ما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما هي التحديات التي تواجهه؟

تدرج تحت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية، نوجزها كما يلي:

- أين تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
 - ما مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟
 - ما هي الصعوبات والعراقيل التي تعيق ترقية وتطوير هذا القطاع في الجزائر؟
 - للإجابة عن إشكالية الدراسة ومختلف الأسئلة المطروحة انطلقنا من الفرضيتين التاليتين:
 - تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني؛
 - توجد العديد من الصعوبات والعراقيل المتنوعة التي تشكل تحدياً كبيراً أمام ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
 - إبراز أهم التحديات والعوائق التي تواجه الجزائر في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - الإشارة إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة لتطوير هذا القطاع.
- حتى نتتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وإعطاء هذا الموضوع حقه من الدراسة والتحليل، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى أربعة محاور أساسية وهي:

- I - الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- II - واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- III - العراقيل التي تواجه تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



IV - منظومة دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

I- الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان المتقدمة والنامية، من إنجازات في مجال تحسين ومعالجة أوضاع اجتماعية واقتصادية ومعيشية بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة الحجم، جعل منها عنصر هام من عناصر التنمية، وارتقى بها إلى مرتبة متقدمة ضمن أولوية معظم البلدان. إضافة إلى الفرضية التي تؤكد أن المؤسسات الصغيرة كانت النواة الحقيقية التي تمحورت حولها معظم المؤسسات الصناعية الكبرى ومنها انطلقت واتسعت دوائرها وتنوعت منتجاتها، فهي نقطة الشروع في التصنيع وبذور أساسية لقيام المؤسسات الكبيرة الحجم. من هنا تحقق الاعتراف المطلق بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في تشجيع التشغيل الذاتي والمبادرات الفردية وإطلاق الطاقات الشابة، مما يسهم بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من ظاهرة البطالة، بفضل ما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص تجعلها قادرة على خلق فرص عمل واستيعاب الطاقات العاطلة.

I-1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية، إلا أن مفهومها لازال يلفه بعض الغموض، حيث اختلف الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف موحد لها. إن صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتفق عليه كل الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجع إلى جملة من المعوقات نذكر أهمها فيما يلي:¹

- اختلاف درجة النمو بين اقتصاديات الدول؛
- تنوع النشاط الاقتصادي؛
- تعدد المعايير المستخدمة في التعريف: حيث تم الاعتماد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نوعان من المعايير هما: المعايير الكمية والمعايير النوعية.

هذا وتختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة، وذلك باختلاف معايير التعريف المعتمدة، لهذا سوف نقدم مجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة والنامية وكذا بعض التعاريف المقدمة من طرف المنظمات الدولية، وذلك كما يلي:

1- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية (UNIDO) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتمدت

هذه اللجنة على معيار البد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرّفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط بها ما بين 15 و 19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و 99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل.²



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

2- تعريف البنك الدولي (BM) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوي
مؤسسة مصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من 100 ألف دولار أمريكي	أقل من 100 ألف دولار أمريكي
مؤسسة صغيرة	أقل من 50 عامل	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	أقل من 300 عامل	أقل من 15 مليون دولار أمريكي	أقل من 15 مليون دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Meghana Ayyaganiand, Small and medium enterprises across the globe: A new data base, World Bank policy research working paper 3127, August 2003, P : 03.

من الجدول رقم (01) نلاحظ البنك الدولي اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الثلاثة معايير كمية هي:

عدد العمال وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوي.

3- تعريف الإتحاد الأوروبي (UE) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كانت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مضمون توصية سنة 1996، لكن الإتحاد الأوروبي اعتمد تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى توصية سنة 2003، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005. ويمكن تلخيص تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي.

جدول رقم (02): تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (أورو)	الميزانية السنوية (أورو)
مؤسسة مصغرة	10 >	2 مليون (لم تكن محددة قبل 2003)	2 مليون (لم تكن محددة قبل 2003)
مؤسسة صغيرة	50 >	10 مليون (7 مليون في سنة 1996)	10 مليون (5 مليون في سنة 1996)
مؤسسة متوسطة	250 >	50 مليون (40 مليون في سنة 1996)	43 مليون (27 مليون في سنة 1996)

المصدر: ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، 2014، ص: 70.

لقد اعتمد الإتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار نوعي واحد يتمثل في الاستقلالية أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأس مال المؤسسة محل التعريف على 25% كحد أقصى¹ وثلاثة معايير كمية منها عدد العمال كمؤشر اقتصادي (غير نقدي) و رقم الأعمال ومجموع الميزانية كمؤشران نقديان.

5- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل في الثالث من ديسمبر 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي يوضحه الجدول الموالي:



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

جدول رقم (03): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

القطاع	عدد العمال (عامل)	رأس المال (ين)
الصناعة، البناء والنقل	أقل من 300 عامل	أقل من 300 مليون
مبيعات الجملة	أقل من 100 عامل	أقل من 100 مليون
مبيعات التجزئة	أقل من 50 عامل	أقل من 50 مليون
الخدمات	أقل من 100 عامل	أقل من 50 مليون

Source :Nadine Levaratto, **La PME objet frontière: analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché**, communication au colloque les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 a nos jours, pouvoir, représentation, action, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006, P : 04.

6- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه.¹ وتصنف وفق معيار عدد العمال كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (04): تصنيف المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية.

نوع المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة صغيرة	من 01 إلى 09 عمال
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 199 عامل
مؤسسة متوسطة	من 200 إلى 499 عامل
مؤسسة كبيرة	أكثر من 500 عامل

المصدر: ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، 2014، ص: 71.

7- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 02/17 المؤرخ في 10/01/2017، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي ينص على مايلي: " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايين دينار جزائري، أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الإستقلالية".² ويمكن تلخيص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

جدول رقم (05): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 ملايين	ضرورة توفر معيار
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	الاستقلالية في
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايين	بين 200 و 01 مليار	التسيير

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المواد 8-9-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص: 06.

للإشارة فإن المشرع الجزائري اعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكافة البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يرتكز هذا التعريف ثلاثة معايير كمية وهي: عدد العمال، رقم الأعمال و مجموع الحصيلة السنوية، بالإضافة إلى معيار نوعي واحد ألا وهو معيار الاستقلالية.

I-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص إيجابية تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصائص سلبية لا يجب إغفالها.

II-2-1- الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص الإيجابية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **سهولة التأسيس:** يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به، وحتى لو كان هناك ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة.¹ نظرا لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها، مثلا في فرنسا تستغرق عملية إنشاء مؤسسة إداريا أقل من 24 ساعة.²
- **الاستقلالية في الإدارة:** تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.³
- **سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي:** يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وبمستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة، لذلك تنسم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في اتخاذ القرار.
- **المرونة الكبيرة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة فـ_____ي مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباتها بسرعة،⁴ ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

– **مركز للتدريب الذاتي:** إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركباً ذاتياً للتدريب والتكوين للمالكين والمعلمين بها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة.¹

– **القدرة على جلب المدخرات:** لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبياً في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع. وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظراً لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم.²

– **قصر فترة الاسترداد:** فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، وقصر هذه الفترة هو نتيجة: صغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج.³ وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر مقارنة مع باقي المؤسسات.

– **انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستخدام الكثيف لعنصر العمل، لاسيما في المؤسسات الحرفية حيث يؤدي ذلك إلى استيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة، كما أدى هذا الانخفاض إلى استعمال أقل للتكنولوجيا مما يجب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصاريف الصيانة.⁴

– **حرية الدخول والخروج من السوق:** نظراً لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح لهذه المؤسسات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة.⁵

I-2-2- الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بالإضافة للخصائص الإيجابية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هناك جملة من الخصائص السلبية ونذكر منها:

– **معدلات الفشل العالية:** من الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أعلى نسبياً في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام، 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها تبقى لأكثر من 10 سنوات.⁶

– **الاعتماد على الخبرات الذاتية:** نقص الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات، أما المؤسسات الكبيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة، وأن يلم بالخبرات المتعلقة بكافة الوظائف بالمؤسسة.



– انخفاض مستوى التكنولوجيا: لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى عالي من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوجب استثماراً ذو قيمة مرتفعة ولا يد عاملة ذو اختصاص عالٍ.¹

– تعدد أشكال الملكية: تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، ونادراً ما تظهر في شكل شركات الأموال، وهذا يرجع إلى صغر حجم رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه المؤسسات، وعليه فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.²

– انخفاض وفورات الحجم: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض وفورات الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وذلك نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نوع آخر من الوفورات هو وفورات التجميع، هذا ما يؤكد ضرورة إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية.³

– انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطور والتحديث: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظراً لانخفاض طاقتها الإنتاجية و زيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدرتها على التوسع والتطور والتحديث.⁴

I-3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك فـي جميع الاقتصاديات علـى اختلاف مستويات تطورها، فـهذا القطاع أثبت تعاظم دوره في استراتيجيات التنمية الشاملة، وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فإن هذه المؤسسات تمثل حوالي 95% من المؤسسات، 70% عبارة عن مؤسسات عائلية، كما أن أغلبها مؤسسات مصغرة وصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 19 عامل 70% وفي فرنسا تمثل 81%،⁵ وهي تقوم بدور كبير في الاقتصاد لهذا زادت عناية مختلف الدول بتنمية وتطوير هذا القطاع.

I-3-1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل، وذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات هـذا من جهة، ولكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 20.8 مليون مؤسسة في الاتحاد الأوروبي سنة 2010، المؤسسات الصغيرة ومتوسطة تمثل 99.8% من العدد الإجمالي لها، وحوالي 92% من قطاع الأعمال يتكون من المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 10 عمال، حيث يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير 67% من فرص العمل على مستوى الاتحاد الأوروبي.⁶ على مستوى الدول المتقدمة تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 55% وبنسبة مئوية تزيد عن 65% في تشغيل اليد العاملة.⁷



I-3-2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية، من خلال ما تتمتع به من خصائص تساعد على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري. وتؤكد هذه الأهمية من خلال نسبة مساهمتها في صادرات بعض الدول المتقدمة حيث بلغت في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) نحو 26% من الصادرات الإجمالية، وتمثل 50% في تايوان و60% في الصين وفي كوريا الجنوبية بـ 40% حيث تمثل تجربة دول شرق آسيا نموذجاً يقتدى به في هذا المجال.¹

I-3-3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإبداع والابتكار: من أجل الصمود أمام المنافسة الشرسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الكبيرة والشركات المتعددة الجنسيات، لجأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاهتمام بمجال الإبداع والابتكار، فهي تلعب دور ريادي في هذا المجال، حيث أنها تفوقت على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.²

وعلى مستوى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، أظهرت الإحصائيات في مجال الابتكارات، أن نسبة الأبحاث والابتكارات على مستوى الدول الأعضاء تمثل 30%، 60% منها تعود إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³ أما على مستوى الجزائر فتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 15% من مجموع الإبداعات المسجلة، وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بمساهمة هذه المؤسسات في الدول المتقدمة.⁴

I-3-4- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي: إن مسألة تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة أمر في غاية الأهمية، فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاكات الوسيطة وتنويع الإنتاج الصناعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الكثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة. في هذا الإطار نجد شركة جنرال موتورز تتعامل مع أكثر من 30 000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما شركة رونو فتتعامل مع أكثر من 50 000 مورد.

أما في اليابان فتتبع المؤسسات العملاقة نظاماً يعرف باسم الشركات التابعة **system satellite**، حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعدد من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، إذ تقوم هذه الأخيرة بكل مستلزمات الإنتاج وفق مواصفات محددة وجدول زمنية غاية في الدقة والانضباط.⁵

I-3-5- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي: إن من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي، أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز منصب على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى.⁶ فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب هذا الدور لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

لانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الوطن، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها.

II- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، للإشارة بتشكيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من:

➤ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية.

➤ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:** وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

II-1- العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الجدول رقم (01) يوضح بعض الأرقام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2016.

جدول رقم (06): العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 30 جوان 2017.

النسبة المئوية %	عدد (م ص م)	نوع (م ص م)
		1- (م ص م) الخاصة
56,94	595 810	شخص معنوي
43,78	464 215	شخص طبيعي وتضم كل من:
20,79	220 513	مهن حرة
22,98	243 699	نشاطات حرفية
99,98	1 060 025	المجموع 1
		2- (م ص م) عمومية
0,02	264	شخص معنوي
0,02	264	المجموع 2
100	1 060 289	المجموع الكلي

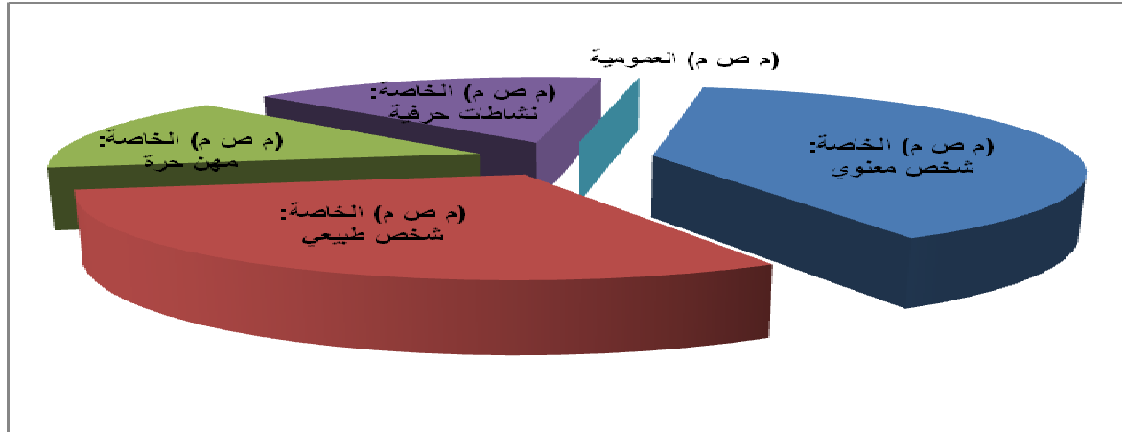
Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 31, November 2017, P : 08.

إلى غاية 30 جوان 2017 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1060289 مؤسسة، حيث كانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص بنسبة مئوية يقدر بـ 99.98%، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 264 مؤسسة أي 0.04% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك كما يوضحه الشكل رقم (01).



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

الشكل رقم (01): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلى غاية 30 جوان 2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (06).

II-2- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية الألفية نحوًا كبيرًا، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السنوات
288 587	2003
312 959	2004
342 788	2005
376 767	2006
410 959	2007
519 526	2008
570 838	2009
607 297	2010
659 309	2011
711 832	2012
777 818	2013
852 052	2014
943 569	2015
1 022 621	2016
1 060 289	30 جوان 2017

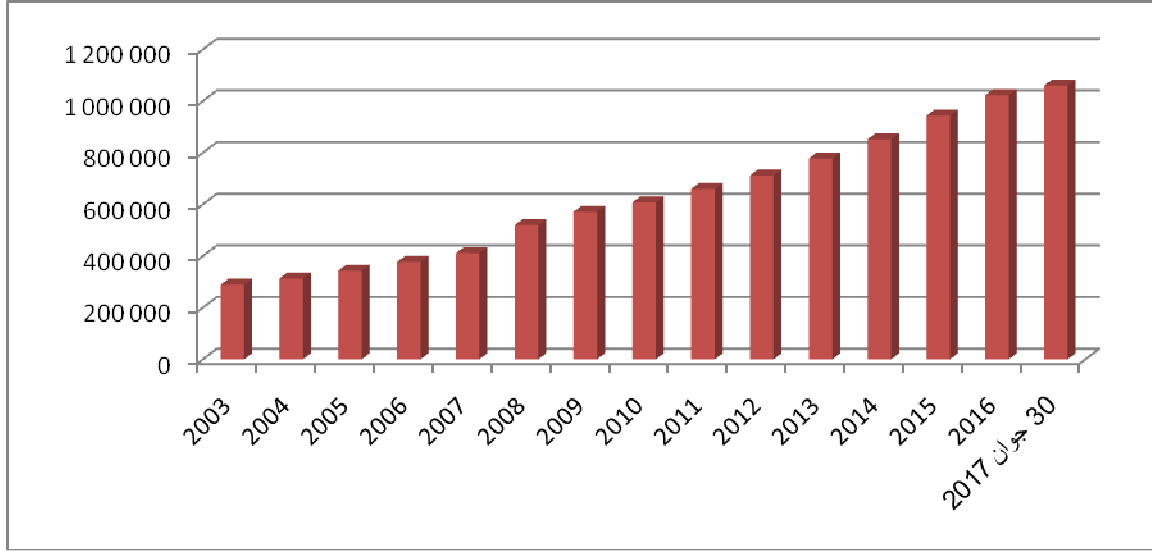
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن توضيح الجدول السابق من خلال الشكل التالي:



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

شكل رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (07).

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل من 288 587 مؤسسة سنة 2003 إلى 1 060 289 مؤسسة مع نهاية جوان 2017، ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، والتي جاءت لتعادل وتكمل مختلف الإجراءات التي تم تبنيها منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، وهذا بهدف تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها، من خلال إنشاء هياكل خاصة بها ووضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى دعمها، وكانت البداية مع صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

II-3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم: كما أشرنا سابقا تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم إلى ثلاثة أنواع: مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول (08): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2017

النسبة المئوية %	العدد	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
97,70	1035891	مؤسسات مصغرة (توظف أقل من 10 عمال)
2,00	21202	مؤسسات صغيرة (توظف بين 10 و 49 عامل)
0,30	3196	مؤسسات متوسطة (توظف بين 50 و 249 عامل)
100	1060289	المجموع

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, op.cit, P : 09.

في نهاية سنة 2016، بلغت نسبة المؤسسات المصغرة (TPE) 97.70٪ من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها تهيمن بقوة على النسيج الاقتصادي الوطني، تليها المؤسسات الصغيرة (PE) بنسبة 2٪، وأخيرا المؤسسات المتوسطة (ME) بنسبة 0.30٪.



II-4- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لغياب الإحصائيات نكتفي بالمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (personnes morales) والتابعة للقطاع الخاص. وفقا للتوزيع الجغرافي للسكان، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي السائدة في الشمال، وبدرجة أقل في الهضاب العليا. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (personnes morales) التابعة للقطاع الخاص سنة 2017

النسبة المئوية %	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المناطق الجغرافية
69,69	415242	الشمال
21,77	129767	الهضاب العليا
8,52	50801	الجنوب
100	595810	المجموع

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, Op. Cit , P : 12.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في الشمال بنسبة تقارب 70% وذلك راجع إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يتمركز أغلبهم في الشمال، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 21,77 % ، وأخيرا الجنوب الكبير بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 8,52%.

5- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: نركز في هذا العنصر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (personnes morales) التابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام. حيث أن أغلبها يتركز في قطاع الخدمات، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (personnes morales) حسب قطاع النشاط سنة 2017

قطاع النشاط	م ص م الخاصة	م ص م العمومية	المجموع	النسبة المئوية %
الزراعة	6392	84	6476	1,09
الطاقة والمناجم	2843	03	2846	0,48
البناء والأشغال العمومية	177727	23	177750	29,82
الصناعة	92804	84	92888	15,58
الخدمات	316044	70	316114	53,03
المجموع	595810	264	596074	100

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, Op. Cit , P : 10.

من الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط، حيث أن أكثر من نصف هاته المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بنسبة 53 % هذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال. يحل في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث يقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في هذا القطاع بـ 177750 مؤسسة، أي ما يعادل 29,82% ، وهي نسبة تعتبر مرتفعة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، وهذا راجع حسب اعتقادنا إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى تدارك



التأخر في المشاريع المتعلقة بهذا القطاع لاسيما في مجالي البنى التحتية والسكن، مما شجع على قيام العديد من المقاولات الخاصة في هذا الشأن. ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى الصناعة بـ 15.58%، الزراعة بـ 1.09% وأخيرا قطاع الطاقة والمناجم بنسبة 0.48%.

6- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني: يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وفي ما يلي جانب من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني لسنة 2017: يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل 2601958 عامل، كما يساهم في الصادرات بحوالي 23 مليون دولار والواردات بحوالي 18 مليون دولار.¹

III- العراقيل التي تواجه تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم وجود المنظومة المؤسسية التي سخرتها الجزائر من أجل دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا القطاع لازال يعاني من عدة صعوبات وعراقيل على عدة مستويات، والتي تحد من فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نذكر أهمها في النقاط التالية:

III-1- الصعوبات الإدارية

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق إلى تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالروتين الممل والبيروقراطية، فالكثير من المشاريع عطلت كون أن نشاطها يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا. ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك:²

— مشكلة الدهنيات إذ أنها لم تنتهيا بعد لخصم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات، ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته؛

— سرعة حركة التقنين وإنتاج النصوص لم تسايرها حتى الآن حركية ماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية. فالآجال المتوسطة لانطلاق مشروع جزائري تقدر بـ 05 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 06 أشهر و 03 سنوات وذلك حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا من يوم واحد إلى 24 أسبوع، وفي البرازيل بين 04 و 07 أسابيع، و بين أسبوع و 26 أسبوع في إسبانيا، أما في السويد فيستغرق بين 02 و 04 أسابيع.³

III-2- الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي

إن مسألة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القضائية، من أهم المشاكل التي تواجه نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا في الحصول على التراخيص المكتملة الأخرى، فحسب دراسة قام بها البنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطول فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي، إذ تتراوح هذه المدة بين 03 و 05 سنوات.⁴ فسوق العقارات في الجزائر لازالت رهينة للعديد من الهيئات مثل



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالات العقارية، حيث أنها عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية، إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره.¹

III-3- الصعوبات المتعلقة بالتمويل

من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل، مثلاً على مستوى دول الاتحاد الأوروبي نجد 21% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل،² فالخصول على التمويل اللازم يعتبر إشكالا حقيقيا يحصد من تطور هذا القطاع، وذلك يرجع إلى جملة من الأسباب أهمها:

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم؛
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمرين يجمعون عن الإقدام على تحسيد مشاريعهم على أرض الواقع؛³
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظراً لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة.⁴

III-4- الصعوبات المتعلقة بالتسويق

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة والنشاط الذي تمارسه، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لها، نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية عن السوق وأذواق المستهلكين؛
- عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات المستوردة، خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بانتهاج سياسة الإغراق.⁵
- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات؛⁶
- اختيار المستهلك للمنتج المستورد على حساب المنتج المحلي.

III-5- الصعوبات المتعلقة بالرسوم الجمركية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمركية تحد من سيروية نشاطها، حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل العديد من السلع حبسية للموانئ لعدة شهور، مما ينعكس سلباً على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تعتمد في عملياتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي.⁷



IV - منظومة دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعد تخلي الجزائر عن فلسفة الاقتصاد الموجه، وانتقالها إلى اقتصاد السوق مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أدركت الجزائر الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، لهذا سعت هذه الأخيرة إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ومن بين أجهزة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:¹

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1994) حاليا تم دمجها مع وزارة الصناعة والمناجم، وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في تطوير القطاع المذكور، ومنها نذكر: المشاتل وحاضنات الأعمال، مراكز التسهيل، المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) (1994)؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) (1996)؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) (2001)؛
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) (2002)؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM) (2004).

الخاتمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في أي اقتصاد سواء كان متطورا أو ناميا، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال دورها الفعال في جذب المدخرات، وتحقيق التوازن الجهوي ودورها في تشجيع الصادرات، بالإضافة إلى مساهمتها في مجال الابتكارات. وذلك نظرا لتمييزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، مثل: سهولة تأسيسها وقلة رأس مالها، وتواضع إمكانياتها ومرونتها الكبيرة.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديث النشأة مقارنة مع باقي الدول، وهذا نظرا للإصلاحات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، خاصة مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي التي شهدت تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، فبدأ الاهتمام يتزايد بهذا القطاع من خلال إنشاء وزارة خاصة به سنة 1994، كما كان للقانونين التوجيهيين لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرين سنة 2001 وسنة 2017 أثر كبير على نمو وتطور هذه المؤسسات في الجزائر.

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء منظومة مؤسسية لهذا الغرض، إلا أنه هناك مجموعة من المشاكل لا تزال تعيق نمو وتطور هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والعقبات الصناعية والعراقيل الإدارية والتسويقية، ومن أجل التغلب على هذه العراقيل يجب على القائمين على هذا القطاع السعي للاستفادة من بعض التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، وذلك من أجل توفير المناخ الملائم لنمو وتطور هذه المؤسسات وتفعيل دورها أكثر في الاقتصاد الوطني.

من خلال النتائج المتوصل إليها نستطيع القول بأن الفرضية الأولى والتي مفادها " تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني " هي فرضية مرفوضة لأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني هي مساهمة محدودة جدا إذا ما قارناها بمساهمة هذه المؤسسات في الدول الرائدة في هذا المجال. في حين تثبت صحة الفرضية الثانية التي



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

مفادها " توجد العديد من الصعوبات والعراقيل المتنوعة التي تشكل تحديا كبيرا أمام ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر".

الاقتراحات والتوصيات:

- فيما يلي نعرض بعض الاقتراحات للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا، نوجزها في النقاط التالية:
- ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تفعيل دور مختلف هيئات دعم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة العمل على توعية الشباب وتشجيعهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم، من خلال عقد أيام تحسيسية حول المقاولات وإنشاء المؤسسات؛
- حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل هذه المؤسسات، من أجل الاستفادة من عدة مزايا؛
- العمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مناطق الوطن، وهذا من أجل تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة؛
- تقديم الدعم اللازم لهذا النوع من المؤسسات وتشجيعها على توسيع نشاطها وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة، ومنه الحد من ظاهرة البطالة؛
- ضرورة تعزيز العلاقة بين الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعمول رئيسي وفعال، من أجل تسهيل فرص الاستثمار المحلي الذي يساعد على توفير فرص العمل؛
- تامين واستغلال البحوث العلمية من أجل تطوير آليات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة، وتحسين متوجاتها من جهة أخرى؛
- العمل على إنشاء هيئات متخصصة تدرس وتلبي احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة تلبي هذه الاحتياجات.

الهوامش والمصادر:

- 1- ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، 2014، ص ص: 64-65.
- 2- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 25-28 ماي 2003، ص: 02.
- 3- Michel Marchesny et Karim Messegheh, **Cas de stratégie de PME**, Edition EMS, Paris, P : 08.
- 4- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص: 14.
- 5- المادة 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص: 05.
- 6- سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 79.
- 7- Luc Matray, **les aides à la création d'Entreprise**, Revue d'économie financière, N°54, France, 1999, P : 214.
- 8- عمــــــــــــــــار جمــــــــــــــــيعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة باتنة، 2011، ص: 42.



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

- 9- مناوور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، يومي: 17- 18 أفريل 2006، ص: 03.
- 10- خاوة إسماعيل وعطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 25- 28 ماي 2003، ص: 05.
- 11- نبيل جواد، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص: 86.
- 12- المرجع السابق، ص: 91.
- 13- محفوظ جبار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة المؤسسات المصغرة بولاية سطيف خلال الفترة 1999- 2000، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: 05، 2003، ص: 215.
- 14- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص: 89.
- 15- سعاد نايف برونوطي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.
- 16- غبولي أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011، ص: 18.
- 17- Maryse Salles, **Stratégie des PME en intelligence économique – une méthode des besoins**, 17 Edition Economie, Paris, 2^{eme} édition, Paris, 2006, P : 19.
- 18- لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 30.
- 19- عمار جميعي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.
- 20- Louis Jacques Filon, **Management des PME de la création à la croissance**, Edition du Renouveau Pédagogique Inc, Paris , 2007, P : 03.
- 21- Jan de kak et autre, **Do SMEs create more and better jobs?**, report was prepared by EIM Business and policy research, Zoetermeer, The Netherlands, November 2011, P: 05.
- 22- Farida Marzouk, **PME et compétitivité en Algérie**, sur site : (www.fseg.univ-telemcen.dz/larevue09/FARIDA20%MERZOUK.pdf, le 05/10/2017 à 10 :45 h).
- 23 - زايدي بلقاسم، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد: 07، 2007، ص: 171.
- 24- هالة محمد لبيب عنه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004، ص: 205.
- 25- OCDE, **Perspectives de l'OCDE sur les PME**, publication de l'OCDE, 2002, P :10.
- 26- بن عمر محمد البشير وطبي عبد اللطيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (كتوجه شامل مقارن بين التمويل الوضعي والاسلامي)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد: 03، 2012، ص: 198.
- 27- عــــــبد العزيز جميل وأحمد عبــــــد الفتاح عبــــــد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب فــــــي الدول العربية، منظمة العمل العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص: 88.
- 28- ناجي بن حسين، مزايا الإستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 25- 28 ماي 2003، ص: 02.
- 29- Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 3 , November 2017, P : 07.
- 30- شريف غياط ومحمد بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 24، العدد: 01، 2008، ص: 138.
- 31- كتوش عاشور وطرشي محمد، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، يومي: 17- 18 أفريل 2006، ص: 05.
- 32- عمار جميعي، مرجع سبق ذكره، ص: 57.



قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"

- 33- صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد: 03، 2004، ص: 41.
- The Gallup Organization Hungary upon the request of Directorate-General for Enterprise and Industry, **Observatory of European SMEs, Analytical report**, Flash EB series N°196, Hungary, Fieldwork: November 2006 – January 2007, P: 23.
- 35- ربيعة بركات وسعيدة دوباخ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011، ص: 10.
- 36- لرقط فريدة وآخرون، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومحاولات تنميتها، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 25-28 ماي 2003، ص: 05.
- 37- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص: 104.
- 38- قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، يومي: 17-18 أفريل 2006، ص: 03.
- 39- ربيعة بركات وسعيدة دوباخ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011، ص: 11.
- 40- ياسر عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

